

علم الاجتماع في الوطن العربي:

1- السوسيولوجيا علم "أيديولوجي" ، يصعب فصل نشأته وتطوره عن المناخ السياسي والثقافي العام المرتبط بمجمل التطور الاجتماعي البشري . وبالنسبة للوطن العربي ، فإن هذا المناخ ، قد شهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بروز أربعة تيارات سياسية — إجتماعية كبرى هي : التيار الليبرالي ، التيار الديني الإسلامي ، والتيار القومي العربي ، والتيار الماركسي اللينيني . ولكن هذه التيارات الرئسية الأربعة ، أخذت بعد هزيمة حرب 1967 بين العرب وإسرائيل ، ولأ سباب متعددة ومختلفة ، تنف سم على نف سها ، إلى أجنحة وتيارات فرعية ، بع ضها وقف إلى جانب السلطات القائمة (بما في ذلك السلطات المهزومة في الحرب) ، وبع ضها ضدها ، وقد انعكس كل ذلك على نشأة وتطور السوسيولوجيا في الوطن العربي ، كما سنرى لاحقاً.

2- تختلف نشأة السوسيولوجيا في الوطن العربي ، من جهة بين المشرق والمغرب العربيين ، ومن جهة ثانية ، بين قطر عربي وآخر . ففي المشرق العربي (حسب علي أومليل) " نقل هذا الدرس أساساً طلاب ذهبوا لتحضير رسائل في الجامعات الأوروبية والفرنسية خاصة ، ثم فيما بعد في الجامعات الأمريكية ، وعاد هؤلاء ليذيعوا ماتعلموه ، انطلاقاً من الجامعة المصرية ... أما في بلدان المغرب العربي ، فإن دخول الأبحاث .. قد بدأت كما ستكشافات للتعرف على البلاد تمهيداً للغزو الاستعماري لها .. وهكذا تكون ركام ضخمة من تقارير استكشافات ، ومنوغرافات .. وكذلك العديد من الأبحاث عن القبائل والمدن والزوايا الملتزم أغلبه بإنجاح عملية استتباع البلاد وإدماجها بالنظام الاستعماري. "

3- لقد دخلت السوسيولوجيا الجامعات العربية ، أولاً كمادة دراسية في إطار المواد الأساسية لقسمة الفلسفة ، ثم بدأت تتحول تدريجياً إلى قسم مستقل . وتعتبر جامعة القاهرة أول جامعة عربية تحولت فيها السوسيولوجيا إلى قسم مستقل عام 1947 ، بينما تأخرت جامعة دمشق إلى 1976 ، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية إلى 1978 م وما تزال السوسيولوجيا تدرس في العديد من الجامعات العربية في إطار العلوم الاجتماعية الأخرى أو الفلسفة.

4- تنطبق مسألة تبعية الوطن العربي الثقافية العامة للدول الصناعية المتطورة ، بصورة أساسية على السوسيولوجيا التي نشأت في أحضان الثورة الصناعية في أوروبا وأمريكا . ولم يكن الرواد العرب الأوائل من السوسيولوجيين سوى ممثلين لهذه المدرسة أو تلك من المدارس السوسيولوجية الأوروبية . فلقد كتب نقولا حداد عام 1924 أول كتاب عربي يحمل اسم " علم الاجتماع " ، وكان واقعاً بصورة خاصة ، تحت تأثير هيربرت سبنسر ، ونظرية التطور الداروينية ، وحاول كل من عبد الواحد وافي ، وعبد العزيز عزت ، وحسن سعيان شحادة ، إلباس ابن خلدون قبعة أوغست كونت ، ولم يكن عبد الكريم اليافي أكثر من ناقل لنظريات دوركهايم السوسيولوجية إلى اللغة العربية ، وبصورة عامة فإن مؤلفات ، وترجمات خريجي جامعات أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، التي كانت تهيمن على المناخ الأكاديمي العربي ، قد جعلت السوسيولوجيا في الوطن العربي ، وحتى وقت قريب ، اسيرة الوضعية الفرزسية ، والإمبريقية الأمريكية ، والاتجاه البنائي الوظيفي (أنظر: عبد الباسط عبد المعطي ، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع ، الكويت 1981) . هذا وقد وضع كثير من السوسيولوجيين العرب ، إمكانياتهم ومعارفهم العلمية ، في خدمة الأنظمة التي يعيشون في ظلها وحولوا السوسيولوجيا إلى علم رسمي تبريري ، وأغرقوا طلبتهم في بحوث إمبريقية جزئية بعيداً عن الحاجات الفعلية للجماهير الشعبية التي تحكمها هذه الأنظمة.

5- بعد فشل عقدي الأمم المتحدة الأول 1960 — 1970 ، والثاني من 1970 — 1980 ، في تضيق المسافة الإقتصادية والاجتماعية بين الدول المتطورة ، والأخرى ناقصة التطور (ومنها الوطن العربي) بدأت أعين السوسيولوجيين العرب تتفتح على عيوب النظريات التي تدخل في إطار " علم اجتماع التنمية Sociology of Development " وبالتالي ، تم وضع هذه النظريات على محك النقد العلمي ، ولكن من منظور أبناء العالم الثالث أنفسهم هذه المرة حيث اخذت تتزاحم على هذا المحك النقدي ، تيارات سوسيولوجية أربع ، تمثل التيارات السياسية التي سبق أن أشرنا إليها في الفقرة الأولى أعلاه ، ألا وهي: التيار الليبرالي ، التيار الإسلامي ، والتيار القومي ، والتيار الماركسي — اللينيني . وبدأنا نرى في المكتبات العربية كتباً تحمل أسماء : علم

الإجتماع الإسلامي ، علم الإجتماع البرجوازي ، علم الإجتماع الماركسي، وكانت تنطوي على وجهات نظر متباينة حول قضايا التخلف والتبعية والتنمية.

6- في دراسة ميدانية قام بها الدكتور طاهر لبيب ، الأمين العام للجمعية العربية لعلم الإجتماع حول المؤلفين والمؤلفات المقترحة على طلبة السوسولوجيا في ثمانينات القرن الماضي، تبين (وبكلمات الباحث نفسه:)

— أن سمير أمين هو المرجع الأول في تدريس علم الإجتماع ،

— أن ابن خلدون والمغرب العربي مقولتان متلازمتان ، يفضي كل منهما إلى الآخر ،
— يمثل كارل ماركس المرجع الخفي ، الذي لا يوجد — — عموماً — — رجوع مباشر إليه ،
وإنما عبر قراءات ماركسية ، من نوع قراءات : ألتوسر Alltusser ، غرامشي A.Gramsci ،
سمير أمين ، عبد الله العروي،

— — ينتمي كل من سمير أمين وماكس فيبر وابن خلدون وعبد الله العروي إلى النواة الأساسية
لـ—————ال—————
السوسولوجية التي مصدرها التدريس في الجامعة التونسية.

إن دراسة الدكتور الطاهر لبيب ، تعكس واقع الحال واحداً من الاتجاهات السوسولوجية الأربعة التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة ، ألا وهو الاتجاه الماركسي اللينيني ، وهو لا يمثل واقعياً سوى جانب واحد من الواقع السوسولوجي في جامعات الوطن العربي ، الذي سبق أن أشرنا إليه.

7-تنطوي الترجمة العربية لكلمة Sociologie الكومتية بـ " علم الإجتماع " ،على نوع من الإلتباس والازدواجية ويعود هذا الإلتباس إلى أن الظواهر الإجتماعية نفسها ، إنما تنطوي على بعدين اثنين : بعد " عام " يشير مفهوم " إجتماعي " بالمعنى الواسع الذي يشمل البعد السياسي والثقافي والاقتصادي والسوسولوجي ، وبعد " خاص " يشير إلى مفهوم إجتماعي بالمعنى المحدود والضيق ، الذي ينحصر بالعلاقات الإجتماعية بين الأفراد والمجموعات كما أنه من الناحية اللغوية ، فإن تعبير " علم إجتماع " يمثل المفرد الذي جمعه " العلوم الإجتماعية " ، وبالتالي يمكن إطلاق

تسمية " علم إجتماع " على كل من علوم السياسة والاقتصاد والتاريخ.. الخ بسبب انضوائها جميعاً تحت مفهوم / تسمية العلوم الاجتماعية.

وخروجاً من هذه الإشكالية نقترح على الزملاء في علم الاجتماع ، أن يستخدموا إما المصطلح الكومتي المعتمد في كل لغات العالم (Sociologie) ، أو المصطلح الخلدوني العربي (علم العمران) . هذا مع العلم أن مصطلح " علم الإجتماع " يمكن أن يتحول مع الزمن إلى مصطلح مكتف ذاتياً ، ويصبح مرادفاً لمصطلح السوسيولوجيا ، أو علم العمران ، أي ليس كمفرد لجمع (العلوم الاجتماعية) ، وبالتالي فإن استخدامه يمكن أن يظل صحيحاً ومشروعاً.

8- تعني التنمية بصورة عامة:

_____ تنمية الوعي السياسي (الفردى والجماعى) ، تنمية الممارسة الديمقراطية ، تنمية الإنتاج المادى والمعنوى.

ويمثل العنصر الأول برأينا الشرط المسبق لتنمية كل من الديمقراطية والإنتاج المادى والمعنوى . ولكن السؤال الذى يطرح نفسه هنا هو : " من سينمى من ؟ وكيف؟" . وفى محاولة الإجابة على هذا السؤال الإشكالى ، لابد من التوقف عند المسائل السوسيولوجية التالية:

1. 8 ، إن تغييب الدور السياسى للجماهير العربية من قبل السلطات الحاكمة ، كان وما يزال ، السبب والنتيجة معاً لتخلف الوعي السياسى والاجتماعى لدى هذه الجماهير ،
2. 8 ، إنه إضافة إلى السلطات الحاكمة ، المرتبط معظمها بالدول الرأسمالية الكبرى ، المعروفة الأهداف والنوايا ، فإن شرائح كثيرة وكبيرة من المثقفين (الأفنديه) غير العضوين ، بمن فيهم قسم من المشتغلين بعلم الاجتماع ، وقسم من رجال الدين ، وقسم من العسكريين ، قد وضعوا معارفهم النظرية والتطبيقية فى خدمة "السلطان" والدولار ، بحيث لم يعد المرء قادراً على التفريق بين اليمين واليسار فيهم
3. 8 ، يتميز التركيب الاجتماعى فى الوطن العربى بالتداخل والتشابك بين الإنقسامين : العمودى (الإثنى ، الدينى ، الطائفى ، القبلى الجهوى) ، والأفقى (الاقتصادى والطبقى) ، الأمر الذى

ترتب عليه ، انتقال هذا التداخل الإجتماعي إلى المستوى السياسي ، وبالتالي إلى العلاقة بين فئات الشعب المختلفة ، التي بدأ ي ضمير بينها وداخلها مفهوم " المواطنة " ، ليحل محله مفهوم " الأقلية والأكثرية " بكل إشكالياته المعروفة (والتي نراها ونسمعها ونلمسها منذ أربعة عقود في الحالة السورية)

8.4 ، هناك محاولات سيولوجية تحاول الربط بين ظاهرة التخلف في الوطن العربي ، والدين الإسلامي الذي تدين به معظم المجتمعات العربية . غننا في الوقت الذي لانكر فيه أن بعض أشكال التدين يمكن ان تبرر مثل هذا الربط المتسرع ، بيد أن هذا الحكم لا ينطبق لاعلى الدين الإسلامي في صورته الصحيحة ، ولا على الأغلبية الساحقة من أتباع هذا الدين . إن الإشكالية التي نحذر ال سو سيولوجيين منها ، هو ألا تستجرهم مسألة الحداثة والتحديث (وهي مسألة صحيحة ومشروعة) إلى التماهي الفكري مع مقولة : " إن وعي الناس هو الذي يحدد وجودهم !! " بدل العكس.

9- ينبغي أن تكون من أبرز مهام علم اجتماع التنمية ، وبالتالي مدرسي هذه العلم ، في الوطن العربي ، مايلي :

— دراسات تتعلق بتحديد العلاقة بين متغيرات : التخلف — التبعية — التنمية ،

— الكشف عن آلية الاستغلال الداخلي والخارجي للثروة القومية المادية (ولاسيما النفط) والبشرية ،

— أثر الصراع السياسي والعسكري والأيدولوجي على المستوى العالمي ، على عملية التنمية في الوطن العربي ،

— التداخل والتمايز بين الإنقسامين العمودي (الديني ، الإثني ، الطائفي ، القبلي ، الجهوي) والأفقي (الاقتصادي والطبقي) ، على عملية التطور الاجتماعي في الوطن العربي ، — الدور الإيجابي والسلبي للنخب الحاكمة في الوطن العربي (المثقفون ، الجيش ، المستبد العادل ، المستبد الفاسد الحزب الحاكم ، الأسر الحاكمة ... الخ) ،

— — الآثار الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، المترتبة على استيراد التكنولوجيا عامة ،
والتكنولوجيا الجاهزة خاصة (معامل تسليم المفتاح ، التكنولوجيا العسكرية) من الدول الصناعية
المتطورة ،

— — الدور السياسي والأيدولوجي لوسائل الإعلام المختلفة ، ولا سيما الفضائيات ، في صناعة
وصياغة الوعيين الفردي والاجتماعي في الوطن العربي.

2222 /// أزمة علم الاجتماع في العالم العربي

منذ سنوات عديدة طالب أحد الأساتذة العرب بغلق أقسام علم الاجتماع في العالم العربي، مُعللاً ذلك بعدم جدوى وأهمية هذه الأقسام. ورغم أن الرجل قطع شوطاً طويلاً من حياته خلف هذا العلم، حاصلًا على درجاته العلمية المختلفة من خلاله، ومُجرباً العديد من البحوث حوله، ومُسهماً في تخريج أجيال عديدة من دارسيه.

إلا أنه أعلنها صراحة بعدم جدوى هذا التخصص في المجتمعات العربية الحالية. ورغم أن دعوى الإغلاق هذه قد تمت استناداً لتصور نظري بالمقارنة بين ما يحدث لو أغلقنا أقسام كلية الطب أو الهندسة وما يحدث لو أغلقنا أقسام علم الاجتماع،

فإنها عبرت عن مأساة هذا التخصص في العالم العربي. فالواقع العملي يؤكد أننا كبشر سوف نفتقد الكثير بدون الطب والهندسة وغيرهما من التخصصات العملية الأخرى التي نحتاجها في حياتنا اليومية وتعاملاتنا الحياتية،

لكننا لن نخسر الشيء الكثير بدون وجود علم الاجتماع وغيره من التخصصات النظرية الأخرى. ولا أعتقد أن هذا الأستاذ قد أطلق دعوته عن قناعة تامة بعدم جدوى علم الاجتماع، بقدر ما أطلقها من حسرتة على ما آلت إليه أحوال هذا التخصص في عالمنا العربي على الرغم من قيمته الإنسانية والاجتماعية والعلمية البالغة.

وحديثاً اتصل بي أحد الطلاب من خريجي أحد أقسام علم الاجتماع العربية وأخبرني بأنه وزملاؤه من خريجي القسم قد تم تعيينهم جميعاً في وظائف ومؤسسات حكومية مختلفة. بصراحة استبشرت خيراً بمستقبل التخصص الذي أعمل به، وأكرس له مجمل حياتي وكافة جهودي العلمية والفكرية.

لكن الطالب فاجأني بأنه الوحيد الذي تم تعيينه أخصائياً اجتماعياً في إحدى المدارس، بينما كافة زملائه الآخرين قد تم تعيينهم في أماكن ومؤسسات أخرى لا تمت بصلة لعلم الاجتماع. فأحدهم قد تم تعيينه في أحد البنوك، والآخر قد تم تعيينه في إحدى الشركات التجارية،

والثالث في إحدى الشركات الانتاجية الصناعية... إلخ من تلك التخصصات التي يتم من خلالها تسكين الخريجين فيها بدون أية مراعاة للتخصصات المرتبطة بهم. وفي الحقيقة فإن العثور على وظيفة هو في حد ذاته يعد إنجازاً هاماً في أيامنا هذه التي ترتفع فيها نسب البطالة بشكلٍ غير مسبوق في الكثير من المجتمعات العربية.

إن أزمة علم الاجتماع ترتبط بالأساس بما يقدمه العلم ذاته للطلبة، ويجعلهم يتميزون به عن غيرهم من أصحاب التخصصات الأخرى المشابهة أو المختلفة. كما ترتبط بوضعيته التي تجعله مجرد مرفأً أخير يلجأ إليه الطلبة حينما تعجزهم الحيل عن اختيار تخصص مرموق ضمن كليات الآداب مثل أقسام اللغات على سبيل المثال.

وهو ما جعل أعداد المتحقيين بأقسام علم الاجتماع في وقت من الأوقات تصل لمستويات هائلة مبالغ فيها، لا تمت بصلة لحاجة أسواق العمل، ومدى الاحتياج المجتمعي لهذا التخصص. وهو الأمر الذي جعل بعض القائمين على هذا العلم يتوهمون أهمية غير حقيقية لتخصصهم لا ترتبط بالواقع المعيش بصلة، وهو الذي أفضى في الوقت نفسه إلى أن تتحول أقسام علم الاجتماع إلى أقسام كمية وليست كيفية.

وبشكلٍ عام يمكن القول بأن أقسام علم الاجتماع العربية تشهد الآن أفولاً غير مسبوق مقارنة بما كان عليه الحال في العقود الماضية. فالكثير من الطلبة يفضلون الآن التخصصات العملية التي تربطهم مباشرة باحتياجات السوق ومتطلباته الملحة.

كما أن عدم وضوح ماهية علم الاجتماع مجتمعيًا، وعجز القائمين عليه عن توضيح ذلك، يجعل الطلبة أنفسهم يسوقون صوراً مشوهة عن حقيقة العلم ذاته ويروجونها بين أقرانهم، الأمر الذي يجد من التحاق طلبة بجدد بتلك الأقسام.

والواقع أن نشأة العلم في عالمنا العربي، والتي بدأت مع تباشير القرن العشرين جاءت معبرة عن واقع أزمة العلم ذاته، من حيث تبعيته المطلقة للمنتج الغربي، الأوروبي بالأساس، في ذلك الوقت.

فما قامت به المدرسة المصرية على سبيل المثال تم من خلال ترجمات الرواد الأوائل للمدرسة الفرنسية والبريطانية بالأساس. والواقع أن ما قدمه هؤلاء قدم تعريفاً جيداً للعلم لا يمكن إنكاره أو التقليل من شأنه.

فبخلاف كتابات ابن خلدون الرائدة في هذا المجال، وهي كتابات رغم أهميتها تختلف بدرجة كبيرة عن المنتج الغربي المعاصر، لم يكن أحد يعلم ماهية هذا العلم الجديد الوافد. من هنا فإن تبرير تلك الترجمات يستند إلى الرغبة في التعريف بالعلم، وفتح مجالات جديدة أمام الأجيال الجديدة للاستفادة من تلك الترجمات، مع محاولة التطوير المحلي لهذا العلم، وصبغه بالشكل والماهية العربية، وهو ما لم يحدث بدرجة كبيرة حتى الآن.

ففي ضوء الواقع العربي المحافظ من ناحية، وفي ضوء السياق السياسي القابض والمتحكم من ناحية أخرى، وفي ضوء تلك العلاقات والأدوار المحافظة التي قام بها القائمون على هذا العلم ذاته وارتباطهم بالتوجهات السياسية، فإن العلم لم يستطع أن يفرض لنفسه توجهاته العربية الخاصة به، كما لم يستطع أن ينتج نظيراته المحلية المرتبطة بالواقع العربي المعيش.

فالتأمل للمنتج العربي المعاصر الخاص بعلم الاجتماع يجده دائماً وأبداً ملاحقاً بدرجة أو بأخرى لما تنتجه ماكينة الإنتاج الغربية الأميركية والأوروبية على السواء، وفي أحيان كثيرة بشكلٍ مشوه

لا يرقى مستوى المنتج الغربي ذاته. أما أن ننتج نحن نظرياتنا ونتابع مشكلاتنا فإن هذا لم يحدث إلا عبر المستويات الفردية المتناثرة هنا وهناك.

وحدثنا هنا ليس عن تلك المستويات الفردية المتشظية والمتناثرة بقدر الرغبة في الحديث عن وجود مدارس سيولوجية عربية حقيقية متابعة للواقع العربي ورا صدّة تحليلاً ونظرياً واستراتيجياً لتحوّلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

ورغم وطأة السياق الاجتماعي والسياسي على طبيعة المنتج الفكري والثقافي بشكل عام، فإن اللافت للنظر أن معظم القائمين على هذا العلم لا يتحلون بالقدر المطلوب من وجود رؤية تغييرية حقيقية للعالم. فمعظمهم إما جاؤوا من قلب الريف، حيث يتحلون بالرؤية المحافظة الجامدة المرتبطة بالمعارف عليه،

وإما من أصول اجتماعية فقيرة لم تحرك فيهم تلك الرغبة الثورية التي ارتبطت بعلم الاجتماع الغربي من أجل تغيير الواقع الاجتماعي العربي عبر القرن العشرين وحتى الآن، وإما صبغوا العلم برؤية دينية محافظة لا تمت للعلم ونظرياته ومناهجه بصلة.

لقد تركت تلك الارتباطات والأصول الاجتماعية تأثيراتها المختلفة على القائمين على هذا العلم. وهو الأمر الذي انعكس لا محالة على طريقة نقلهم لهذا العلم، سواء عبر كتاباتهم المحافظة المختلفة، أو سواء عبر طرائق تدريسهم التي لم تنطو على أي قدر من بعث الرؤية الجديدة، والحض على فهم الواقع الاجتماعي المعيش ومحاولة تغييره، رغم ادعاءاتهم المستمرة بما هو غير ذلك.

ومن الأمور اللافتة للنظر في العديد من أقسام علم الاجتماع أن الطلبة أنفسهم يلتحقون بهذه الأقسام بدون أن يفهموا ماهيتها وطبيعتها والأدوار المرتبطة بها. فمعظمهم التحقوا بها لأنهم لم يجدوا مكاناً آخر يقبلهم،

وهو الأمر الذي يكشف في النهاية عن نوعية الطلبة الملتحقين بهذا الفرع الهام من العلم المطلوب منه فهم التحوّلات الاجتماعية المختلفة بكافة أشكالها وتحليلاتها والعمل على رصدتها وتحليلها. ولعل ذلك يتوافق مع رؤية العامة لهذا العلم ذاته،

فمن الأمور المضحكة في هذا السياق أن الكثير من العامة يتصورون أن الماشغولين بهذا العلم وظيفتهم حل ما يطرأ من خلافات ومشكلات بين الناس، وأنهم يتمتعون بقدرات عالية خاصة بالتواصل مع الآخرين وعلى القدرة على إقامة علاقات اجتماعية واسعة مع الآخرين.

ورغم التطورات التي ارتبطت بهذا العلم، وبشكل خاص بالنظر للأجيال الجديدة التي درست في الخارج واطلعت على التراث النظري والمنهجي الحديث، فإن الأمر اللافت للنظر هنا أن المدرسة الأميركية بالذات قد لعبت دوراً كبيراً في تجريد العلم من ثوريتها وقدرته على الإسهام في تغيير الواقع الاجتماعي وتحويله إلى مجرد أرقام وإحصائيات.

فمن الأشياء السيئة السمعة المرتبطة بواقع العلم في العقود الأخيرة هو ارتباطه غير المسبوق بالعدوى الأميركية التي تحيل البحث العلمي إلى مجرد أرقام وجداول وإحصائيات، بدون تلك القدرة على التحليل العميق والتنظير الشامل.

لا تحتاج أرقام علم الاجتماع في عالمنا العربي المعاصر لكل هذه الأعداد، ولا يجب أن تسمح سياسات القبول في كليات الآداب بمثل هذه الأعداد. كل ما تحتاجه هذه الأرقام هو أعداد محدودة في كل جامعة، تكون على دراية مسبقة بماهية هذا العلم والأدوار المرتبطة به.

كما تكون محددة مسبقاً من قبل الهيئات البحثية والمؤسسات الرسمية المختلفة التي تحتاج لمثل هؤلاء الخريجين. وبدون هذا التنسيق بين المؤسسات البحثية والجهات الرسمية وبين الجامعات سوف تسهم الجامعات في تخريج أعداد جديدة لا تفهم حقيقة هذا العلم ودوره البحثي الهام،

وسوف يظل خريجو أقسام علم الاجتماع لا يجدون مكاناً حقيقياً أثناء تعيينهم يليق بهم ويرتبط بما درسوه وبما تخصصوا فيه. وأخيراً سوف يظل البعض يعتقد أنه يجدد ويقدم أطراً حديثة للتدريس والتطوير بينما هو في الواقع يساهم بدرجة أو بأخرى في تخريج المزيد من العاطلين الأمر الذي يفاقم من حجم المشكلة ويزيد من توابع آثارها السلبية.

مؤسس علم الاجتماع هو العلم الذي يهتم بدراسة الخصائص والتفاعلات البشرية المختلفة، ويدرس العلاقات بين الأفراد والجماعات بحسب البيئة السكانية للمجموعات والأفراد، ويعتبر الخبراء في مجال علم الاجتماع الباحث أوغاست كونت المؤسس الغربي لهذا النوع من العلوم، إلا أن الباحث والمؤرخ عبد الرحمن بن خلدون هو مؤسس هذا العلم بحسب رأي الكثير من الخبراء العرب في هذا المجال، فقد استطاع ابن خلدون بدكائه ودقة ملاحظاته التي جمعها في مقدمته التي اشتهرت بمقدمة ابن خلدون والتي تحدث فيها بشكل مفصل عن علم العمران أو الاجتماع البشري وجميع الظواهر الانسانية المرتبطة ببعضها، فكانت نظرية ابن خلدون النظرية الأكثر وضوحاً وشمولاً.

[١] **نظرية ابن خلدون:** يعتبر ابن خلدون الباحث الاجتماعي الأوفر حظاً بين أبناء جلدته من العرب والمسلمين ومن العلماء والباحثين الغربيين، فقد أجمعت مجمل الدراسات في الشرق والغرب على ألمعيته وريادته في المجالات المعرفية التي لم يقتحمها أحد من الفلاسفة والمؤرخين قبله، فقد فسرت نظرية ابن خلدون علم الاجتماع "العمران" بشكل مبسط، فشرح من خلالها واقع الاجتماع السياسي من منظور التجارب التاريخية، إن الإنسان بحسب شرح ابن خلدون كائن اجتماعي لا يستطيع العيش إلا في مجتمعات وليس مهياً للعيش وحده، فالإنسان مخلوق يملك مصيره ويتحمل مسؤوليته الفردية داخل مجتمعه الإنساني، بحيث يصبح تحقيقها مسؤولية جماعية في العمران الاجتماعي، وقد أصلت نظرية ابن خلدون إشكاليات علم الاجتماع إلى ثلاثة أقسام وهي:

[٢] **حاجة الإنسان للاجتماع والعمران:** إن الإنسان مخلوق اجتماعي مدني بطبيعته، وإن قوته وأمانه لا يتحقق بقدرات شخصية فهو بحاجة إلى تكاتف جماعي مع بني جلدته ليحافظ على ديمومته وبقائه وقوته، فالاجتماع والعمران حاجة بشرية بالسليقة، ولكنها بحاجة إلى ما يشد هذا النسيج الاجتماعي، وبحسب ابن خلدون هو "المُلك". حاجة الإنسان إلى دولة لانتظامه وعمرانه: تعتبر الدولة الحاضنة الوحيد لا استقرار العمران ويدور في محورها الاجتماع البشري، فتحدث بشكل مفصل ومطول عن نشأتها وازدهارها وهرمها ووهنها ثم انقراضها، فالدولة بحسب نظرية ابن خلدون مقومة العمران وهي الحافظ لوجوده، ولكنه اعتبر أيضاً أن الدولة امتداد زماني ومكاني

لعصبية ما. فاعلية العمران ودور العصبية في ضبطه: لم يختلف الباحثون في أن متن ابن خلدون أساسه العصبية، وأن نظريته تمحورت حول بلاد المسلمين وكانت مصدر تفسيره للقوة التي حركت العمران والدولة، فتحدث عن اللحمة والنسب وعن العصبية وغاية العصبية، وعن علامات الملك وطباع الملك، وغير ذلك من مقومات العصبية وأطوار الدولة والترنم والانتقياد والف ساد وخراب العمران.

[٢] أقوال ابن خلدون من أهم ما جاء في نظرية ابن خلدون أن استمرار الدول وعمارتها للأرض يحتاج إلى توازن بين الراعي "السلطان" والرعية، وهو الرابض بين السياسي والمدني، فكانت رجاحة عقله ورأيه واضحة في مجمل كتابه، الذي عرف بعنوان: العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ومن أقواله المشهورة:

[٣] إن تنظيم الحياة الاجتماعية، وتصريف أمور الملك يتطلب الرجوع إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة وينقادون إلى أحكامها.

إن سبب العصبية القبلية بأن الحضارات الأخرى تصعب عليها مخالطة الأعراب بسبب البيئة القاسية التي يعيشونها، فجعلهم ذلك منعزلين.

الحاكم الظالم يظهر له الشعب الولاء، ويبطن له الكره والبغضاء، فإذا نزلت به نازلة أسلموه ولا يبالون.

إذا رأيت الدول تنقص من أطرافها، وحكامها يكثرون الأموال فدق ناقوس الخطر.

غاية العمران هي الحضارة والترنم، وإنه إذا بلغ غايته انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم، كالأعمار الطبيعية للحيوانات.

اعلم أن فن التاريخ فن عزيز المذهب جم الفوائد شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم، والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء.

إنّ الاجتماع الإنساني ضروري، فالإنسان مدني بالطبع، أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية، ومن العجز عن استكمال وجوده وحياته، فهو محتاج إلى المعاونة في جميع حاجاته أبداً بطبعه .